

وزير النفط: السوق قادر على استيعاب الجميع بجانب «الصخري»

أحمد مغربي

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدى ان نسبة التزام بعض دول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والدول من خارجها المشاركة في اتفاق خفض الإنتاج بلغت 125٪ خلال شهر ديسمبر الماضي.

وأوضح الرشيدى في مؤتمر صحافي امس مع الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) محمد باركيندو الذي يزور البلاد حاليا أن متوسط التزام دول (أوبك) باتفاق خفض الإنتاج خلال العام الماضي بلغ 106٪. وأكد عدم وجود ثنية في الوقت الحالي لبحث بنود التخارج من اتفاقية خفض الإنتاج، متوقعا التزام الدول المشاركة في الاتفاق بالنسب المحددة لها.

وذكر أن مشاريع مؤسسة البترول الكويتية طويلة الأمد ولا تتأثر بانخفاض الأسعار، مبينا أن عوامل السوق هي التي تحدد الأسعار «ودورنا



محمد باركيندو متوسماً بخيت الرشيدى وهيثم الغيص خلال المؤتمر الصحافي امس (محمد هندراوي)

هو الوصول إلى سوق نفطي مستقر». وأضاف ان «السوق لديه قدرة على استيعاب الجميع بما فيه النفط الصخري، متوقعا زيادة الطلب على النفط حول العالم بحوالي 1,5 إلى 1,6 مليون برميل يوميا».

لا نية للخروج من اتفاق خفض إنتاج النفط

«اتحاد الصناعات» عقد لقاء تعريفيا بالمشاريع الإسكانية بالتعاون مع «السكنية»

الخرافي: طموحنا التوسع بالمصانع والمنتجات الوطنية

يوسف لازم

عقد اتحاد الصناعات الكويتية اللقاء التعريفي بالمشاريع الإسكانية المحلية بالتعاون مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وذلك لاستعراض المشاريع السكنية الحالية والمستقبلية والتعريف بالفرص المتاحة أمام المصانع لتهيئتهم لتلبية حاجات تلك المشاريع من المنتجات الإنشائية المحلية.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي إن اللقاء المشترك الذي تم عقده أمس كان بمنزلة اللقاء الأول ما بين المؤسسة والقطاع الصناعي وبحضور 120 مسؤولا صناعيا، متوجها بالشكر للمؤسسة والقائمين عليها لحرصهم على مصلحة المنتج المحلي والمصانع المحلية، ولكن نطمح إلى مزيد من التشجيع خصوصا مع وجود الكثير من المنتجات الوطنية التي تتماشى مع المواصفات والمقاييس المحددة من قبل المؤسسة.

وقال الخرافي إن سمو أمير البلاد قد صرح مؤخرا حول تعزيز فرص الاستثمار والتوزيع الاقتصادي لخلق فرص عمل في كل وزارات الدولة ما يدعو الجميع إلى العمل بجد وإخلاص لتحقيق تلك الرغبة السامية. من جهة أخرى، أشار نائب المدير العام لشؤون التنفيذ في المؤسسة العامة للرعاية



حسين الخرافي متوسماً م. علي الجبيل وناصر خريبط

خريبط: جار طرح مشروع تيماء المكون من 509 منازل

الجبيل: «السكنية» تسيطر على 30 مشروعا بقيمة 900 مليون دينار

السكنية م. علي الجبيل إلى أن المصانع المحلية تعد السند الأساسي للمؤسسة وذلك من خلال إشاعة واستكمال المشاريع الحالية والمستقبلية، مؤكدا على حرص المؤسسة على دعم المنتج المحلي وإعطائه الأولوية في مشاريع المؤسسة. وأوضح أن المؤسسة تعد من أكبر جهات الدولة في إنشاء المشاريع ويقع تحت سيطرتها 30 مشروعا بقيمة تزيد على 900 مليون دينار، وهي عبارة عن مرافق عامة وبنى تحتية وعمارات سكنية ومشاريع خاصة موزعة على 5 مدن وهي مدينة جنوب المطاع ومدينة صباح الأحمد ومدينة جابر ومدينة جنوب عبدالله المبارك والوفرة وتوسعتها، لافتا إلى أن تلك المشاريع لا يمكن تنفيذها إلا من خلال تعاون المصانع المحلية وتوفير المواد الأساسية من تشطيبات وسيراميك والنيوم.

من جهته، قال نائب المدير العام لشؤون التخطيط والتصميم ناصر خريبط إن المؤسسة العامة للرعاية السكنية قد انتقلت من عمل حصرية لفترة محدودة على أجهزة لوحية وأجهزة راوتر. وتنتقل VIVA لبدء عام 2018 بالعديد من التحديثات المهمة التي تستعكس على خدماتنا ومنتجاتنا التي تحلكي كل أذواق

باركيندو: الكويت صوت الحكمة في سوق النفط

قال محمد باركيندو ان الكويت صوت الحكمة في سوق النفط وقامت خلال العام الماضي بجهود جبارة في رئاسة اللجنة الوزارية والفنية لمراقبة خفض الإنتاج، ونكر أن الكويت سيكون لها دور في الفترة المقبلة باعتبارها عضوا في لجنة مراقبة الإنتاج، وتلك عقب انتقال الرئاسة إلى السعودية.

تذبذب الأسعار ليست في صالح المنتجين والمستهلكين

ذكر وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدى ان تذبذب أسعار النفط ليس في صالح المنتجين او المستهلكين، مشددا على ان استقرار السوق يصب في مصلحة الجميع وترك الاسعار لعوامل العرض والطلب.

وأوضح ان اجتماع لجنة مراقبة خفض الإنتاج الأحد المقبل من دول أوبك ودول من خارج أوبك في مسقط وسيكون الغرض الرئيسي من هذا الاجتماع هو استعراض تقرير اللجنة الفنية لمتابعة الإنتاج، ومن المتوقع وجود فلكل حادث حديث. وقال: «نحن لم نقاش ولم نفكر في الخروج من هذا الاتفاق. نحن سعداء أن هذا الاتفاق وصل إلى مرحلة من النضوج ووصلنا إلى سوق مستقرة وسندعم (السير) في هذا الاتجاه».

اتفاق وتوافق مع الجميع. وأضاف ان الغرض الرئيسي من اتفاق خفض الإنتاج ليس رفع الأسعار وإنما استقرار السوق الذي هو هدف رئيس للمنتجين وهدف رئيسي ومهم جدا للمستهلكين أيضا وكان هذا الاتفاق هو أفضل إليه لتحقيق ذلك.

من جانبه، أعرب الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) محمد باركيندو عن سعادته بزيارته للكويت التي يعتبرها بلده الثاني، لافتا إلى أنه التقى خلال هذه الزيارة صاحب السمو الأمير وعقد عددا من الاجتماعات المهمة كما تقدم باركيندو بالتهنئة للوزير الرشيدى بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد.

وأوضح باركيندو ان الوزير الرشيدى ابلغه باستمرار الكويت في التعاون داخل (أوبك)، لافتا أن الكويت تعد صوت الحكمة داخل المنظمة وبالتزامها بمبادئ أوبك وان الوزير الرشيدى يتسلم مهام عمله في وقت

وأوضح ان اجتماع لجنة مراقبة خفض الإنتاج الأحد المقبل من دول أوبك ودول من خارج أوبك في مسقط وسيكون الغرض الرئيسي من هذا الاجتماع هو استعراض تقرير اللجنة الفنية لمتابعة الإنتاج، ومن المتوقع وجود فلكل حادث حديث. وقال: «نحن لم نقاش ولم نفكر في الخروج من هذا الاتفاق. نحن سعداء أن هذا الاتفاق وصل إلى مرحلة من النضوج ووصلنا إلى سوق مستقرة وسندعم (السير) في هذا الاتجاه».

VIVA تقدم عروضاً حصرية على iPhone X وأجهزة ذكية

وتطلعات عملائنا، من خلال توسيع شبكة فروعها للوصول إليهم حيثما وجدوا، مما يسمح لهم بإنهاء معاملاتهم بسهولة ويسر، والتعرف بشكل دوري على أحدث الخدمات والمنتجات، والعروض. وفي هذه المناسبة، قال مدير إدارة اتصالات الشركات في VIVA عبدالرزاق العيسى: «استرحبنا لبدء عام 2018 متحمسين حول إرضاء عملائنا وراحتهم، مع تركيزنا



أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، عن تواجدها في 23 جمعية تعاونية في مختلف مناطق الكويت، لتكون أقرب إلى عملائها، مع عروض حصرية لفترة محدودة على iPhone X، أجهزة ذكية أخرى، أجهزة لوحية وأجهزة راوتر. وتنتقل VIVA لبدء عام 2018 بالعديد من التحديثات المهمة التي تستعكس على خدماتنا ومنتجاتنا التي تحلكي كل أذواق

5 عوامل جعلت 2017 أفضل سنوات الطاقة

جلبها في تفاهم وتقارب وجهات نظر وزير الطاقة في البلدين «خالد الفالح» و«الكسندر نوفاك». من المتوقع تعرض هذه العلاقات بين (أوبك وحلفائها) لضغوط خلال 2018، حيث يتوق الروس لزيادة الإنتاج.

3- ترامب يعيد الفحم للحياة

خلال الحملة الانتخابية قبل عام، كان «إعادة الفحم» أحد البنود الرئيسية في البرنامج الانتخابي للرئيس دونالد ترامب، حيث استغل في الهجوم على باراك أوباما وهيلاري كلينتون وكرمز اقتصادي يسعى إلى إحيائه.

4- الصين لا تعيد بالفحم

انتعش استهلاك الفحم في الصين بعد ثلاث سنوات متتالية من التراجع في وقت سابق من هذا العام، ما أثار شكوكا حيال نوايا الحكومة الحد من الانبعاثات الملوثة

5- القطاع الخاص يغير عالم الطاقة

يواسل القطاع الخاص اتخاذ خطوات أكثر فاعلية في سبيل تغيير عالم الطاقة، ويكتسب زخما متزايدا من ارتفاع عدد المستثمرين الداعمين للحد من الانبعاثات. بفضل انخفاض تكاليفها، باتت الطاقة المتجددة خيارا تنافسيا للحصول على الكهرباء دون دعم في مناطق عدة من العالم، واستثمرت شركات من خارج القطاع مثل «آبل» و«وول مارت» في المصادر المتجددة ووسائل التخزين وتحسين الكفاءة. ناقش مننجو الوقود الأحفوري، ومن بينهم «إكسون موبيل» و«بي إنش بي بيليتون»، ضرورة التصدي للتغيرات المناخية، من ناحية أخرى قدمت «تسلا» أفكارا طموحة للسيارات الكهربائية النظيفة وقدرتها على استبدال النماذج الملوثة التقليدية.

على خلفية نمو القطاع غير النفطي

«الوطني»: 2,7% نموا متوقعا للاقتصاد السعودي في 2018

..ويصرف ألف ريال بدل غلاء معيشة لجميع موظفيه في السعودية

في إطار مواكبته للأوامر الملكية لخدم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، أعلن بنك الكويت الوطني - السعودية «عن صرف مبلغ ألف ريال سعودي بدل غلاء معيشة لجميع موظفيه العاملين في السعودية، وذلك دعما من البنك لتخفيف الأعباء والتكاليف الاقتصادية عليهم». وبهذه المناسبة، قال مدير عام بنك الكويت الوطني - السعودية، هاني آل غلب «إن موظفي بنك الكويت الوطني هم الركيزة الأساسية له في ما حقق من نجاحات، لذلك يسعى البنك دائما إلى مواكبة جميع التطورات التي من شأنها أن تقدم التطور والدعم المطلوب لهم، حيث يأتي تنفيذ المبادرة الملكية السامية والخاصة بصرف بدل غلاء المعيشة للموظفين من منطلق مسؤوليته الاجتماعية تجاههم». وأعرب آل غلب عن خالص شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده على ما يبذلونه من جهود كبيرة وسامحة مستمرة لتوفير سيل العيش الكريم والحياة الآمنة للمواطنين، والتي تعكس حرصهم الدائم على مواصلة مسيرة النمو والأزدهار والاستقرار

أثار إدخال ضريبة القيمة المضافة وإلغاء الدعم الواقع على الإنفاق التقديري. وفي الوقت ذاته، تهدف السلطات إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي وتحفيز القطاع الخاص (من خلال 16 مبادرة موجّهة للقطاع العقاري والصناعي والتصدير بقيمة 72 مليار ريال أو 19,2 مليار دولار في العام 2018) وبشكل تعزيز فرص العمل في القطاع الخاص هدفا رئيسيا على المدى المتوسط.

وأضاف التقرير ان النفقات الفعلية في العام 2017 تخطت الخطط له في الموازنة بنسبة 4% / 12% / 24% من العام 2016، حيث بلغت 926 مليار ريال (246 مليار دولار)، وانخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 2% على أساس سنوي إلى أدنى مستوى له كنسبة من إجمالي النفقات (19) منذ العام 2006. بعد أن قامت الحكومة بترشيح مشاريع البنية التحتية وتحسين الكفاءة. وجاءت الإيرادات الفعلية في العام 2017 أعلى هامشيا من الموازنة وتخطت مستويات موازنة 2016 بنسبة 34%، حيث بلغت 696 مليار ريال سعودي (185 مليار دولار)، كما سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعا شديدا بلغت نسبته 38% على أساس سنوي لتصل إلى 256 مليار ريال (68 مليار دولار) نتيجة للزيادة في إيرادات الاستثمار والضرائب والرسوم، مثل ضرائب السلع الانتقائية ورسوم المرافقين للعمالة الوافدة. وارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 32% في العام 2017 بعد ارتفاع أسعار تصدير النفط بنسبة 27%.

على أساس سنوي) وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,5% على أساس سنوي (مقابل توقعات بنك الكويت الوطني البالغة 0,5% على أساس سنوي). وفي العام 2018، تتوقع السلطات أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2,7% على خلفية نمو القطاع غير النفطي الذي يتوقع له أن يصل إلى 3,7%. وبالنظر إلى موازنة 2018 من حيث كونها بيانا للنوايا، فإنها تبعث برسالة شديدة القوة. فلا تقتصر فقط على أنها أكبر موازنة في تاريخ البلاد - حيث تتخطى قيمتها أكثر من تريليون ريال إن ذم تتضمن نفقات صندوق الاستثمارات العام وصندوق التنمية الوطني - بل تهدف أيضا إلى إرسال إشارة قوية إلى الجهات الاقتصادية الفاعلة داخل وخارج المملكة على حد سواء بخصوص جدية الحكومة لدعم الاقتصاد، وخاصة القطاع غير النفطي، والسعي لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

وقد طنت السلطات إلى ضرورة إبطاء وتيرة التشرف المالي حتى لا تعرض الانتعاش الاقتصادي للخطر. يتوافر للمملكة مساحة لتبني موقف مالي توسعي ويسعها العمل على إبطاء وتيرة التشرف، وذلك مع بلوغ حجم الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي 655 مليار ريال (175 مليار دولار) وقيمة أصول الاحتياطيات الأجنبية 493 مليار دولار في أكتوبر 2017، فضلا عن البرنامج النشط لإصدار السندات والصكوك المحلية والدولية.

وستعمل موازنة العام 2018 على التخفيف من بعض

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الحكومة السعودية أعلنت عن موازنة العام 2018 التي تعد ثاني موازنة توسعية على التوالي والأكبر في تاريخها، حيث حددت من خلالها ارتفاع الإنفاق بنسبة 5,6% في العام القادم وصولا إلى 978 مليار ريال (260 مليار دولار) وتوقعت ارتفاع الإيرادات 12,5% وصولا إلى 783 مليار ريال (208 مليارات دولار). ووفقا لتلك التوقعات، تخطط الحكومة لتسجل عجزا في الموازنة للعام 2018، وإن كان بمعدل أقل من السابق بنسبة 7,3% من الناتج المحلي الإجمالي (195 مليار ريال). ويمثل هذا الوضع تحسنا طفيفا عن مستوى العجز المسجل في العام 2017 البالغة نسبته 8,9% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعد قريبا من توقعاتنا البالغة 7,3% من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموازنة التوسعية سيضاف إليها أيضا 133 مليار ريال (35 مليار دولار) من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني. ويبدو أن توقعات الإيرادات تستند إلى سعر 59 دولارا للبرميل (خام برنت)، وذلك مع ضيق نطاق نمو الإنتاج النفطي نظرا للالتزام السعودي بتحديد اتفاقية خفض الإنتاج حتى نهاية العام 2018.

ويقدر النمو الحقيقي في العام 2017 بنسبة 0,5% على أساس سنوي (مقابل توقعات بنك الكويت الوطني أن يبلغ 1,3% على أساس سنوي)، مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي التوسعية بنسبة 3,1% على أساس سنوي (مقابل توقعات الوطني البالغة 3,7%